مستوطنون يقتحمون الأقصى استعداداً لذكرى «خراب الهيكل»

غزة على مفترق طرق.. وحماس موافقة على الرؤية المصرية للمصالحة

فلسطين المحتلة – محمد أبو شباب وكالات

تشييع أحد الفلسطينيين الذي سقط شهيداً برصاص الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة أمس الأول (أ.ف.ب – أرشيف)

مع إعلان كيان الاحتلال أن غداً الجمعة، هو الموعد الأخير لوقف الطائرات الورقية الحارقة، التي تطلق من قطاع غزة على فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وإلا فسيتم البدء بعدوان واسع على القطاع، تسير الأوضاع الميدانية نحو التوتر أكثر، وخاصة مع رفض الفصائل الفلسطينية لابتزاز الاحتلال بخصوص وقف الطائرات الورقية ومسيرات العودة التي ربطها كيان الاحتلال بفتح المعابر، معتبرين المطلب الإسرائيلي مرفوضاً باعتبار مسيرات العودة هي حق مكفول، وهي مسيرات سلمية.

وقال الناشطون الفلسطينيون الذين يطلقون الطائرات الورقية في بيان لهم: إنهم مستمرون في إطلاق الطائرات الورقية، على الرغم من تهديدات الاحتلال، واستمرار إغلاق المعابر منذ الثلاثاء الماضي، مؤكدين في الوقت ذاته أنه كلما اشتدت حلقات الحصار زادت عملية إطلاق الطائرات الورقية الحارقة، التي تقول تقارير إسرائيلية إنها تسببت في احترق نحو ٢٨ ألف دونم داخل فلسطين المحتلة خلال مئة اليوم الماضية.

على الصعيد ذاته، تواصلت الإدانات الفلسطينية على إغلاق الاحتلال لمعابر قطاع غزة، ومنع تدفق المواد التموينية والوقود، ووصف مركز الميزان لحقوق الإنسان ومقره في غزة في بيان له تلقت «الوطن» نسخة منه ما أقدم عليه الاحتلال بإغلاق شامل للمعابر جريمة بشعة، مخالفة للقانون الدولي.

وأشار المركز في بيانه، إلى أن قطاع غزة يستورد يومياً ما معدله (٣٠٠) طن من غاز الطهي، إضافة إلى (٥٠٠,٠٠٠) لتر من السولار، و(٢٠٠,٠٠٠) من البنزين، وإن وقف توريد هذه المواد فسيقوض من أسباب الحياة في قطاع غزة، ولا سيما أن القطاع يعني نقصاً حاداً في إمدادات الطاقة الكهربائية، التي تقل عن أربع ساعات في اليوم.

في السياق، نفت السلطات المصرية الأخبار التي تحدثت عن إغلاق معبر رفح البري، وأكدت أنه مفتوح أمام حركتي السفر والوصول وعبور الحالات الإنسانية والعالقين في الاتجاهين.

وقد اعتصم العشرات من جرحى مسيرات العودة وأصحاب الأمراض المزمنة على بوابة معبر بيت حانون شمالاً، احتجاجاً على تردي الأوضاع الصحية وللمطالبة بتوفير العلاج داخل غزة وخارجها. كما دعوا إلى كسر الحصار على نحو كامل.

وبدوره تحدث الناطق باسم وزارة الصحة أشرف القدرة عن أكثر من ٤٠٠٠ آلاف جريح بحاجة للعلاج لا تتوافر العلاجات لهم، وأكثر من ٤ آلاف مريض آخرين بحاجة للسفر.

وفي سياق منفصل أكد مصدر فلسطيني أن تفاهماً كبيراً جرى مع المصريين بشأن الكثير من القضايا من بينها رفع عقوبات السلطة عن غزة، وتسلم حكومة الوفاق مهماتها وصلاحياتها في غزة، إضافة إلى الجباية.

وقال المصدر: إنه وبموجب التفاهم ستؤلف حكومة وحدة وطنية تعتمد قرارات اللجنة الإدارية بشأن الموظفين والرواتب بحيث يجري تعيين ٢٠ ألف موظف من حماس، أما الموظفون العسكريون فتحل قضيتهم عبر اللجنة الأمنية وضمن لجنة منظمة التحرير.

وفي سياق آخر اقتحم أمس قرابة ٣٠٠ مستوطن المسجد الأقصى منذ الصباح، على حين تتم الاقتحامات بحماية شرطة الاحتلال وتترافق مع اعتداءات على حراس المسجد. ويقيم جماعات الهيكل و«نساء من أجل الهيكل» أكبر تجمع واقتحام للأطفال برفقة ذويهم من المستوطنين المتطرفين. يأتي ذلك، استعداداً لما يسمونه ذكرى «خراب الهيكل»، ولربط أطفال المتطرفين وعائلاتهم بأمجاد الهيكل المزعوم.

على صعيد آخر، شرع اتحاد موظفي «الأونروا» في قطاع غزة أمس، بسلسلة من الإجراءات التصعيدية، تستهدف الأونروا نتيجة تقليصاتها، مطالباً الأونروا بتحقيق أربعة مطالب لوقف تلك الاعتصامات وذلك في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، والمطالب، هي طمأنة اللاجئين الفلسطينيين ببدء العام الدراسي في موعده، ورسالة أخرى تتضمن بشكل واضح توزيع الدورة الرابعة من الكابونات الغذائية في موعدها بلا أي تأخير، وسحب التهديد بإنهاء عقود الـ٩٥٦ موظفاً الذين يعملون على عقود دائمة لسنوات طويلة بتمويل من موازنة الطوارئ، وكذلك تثبيت المعلمين الشواغر الذين تزيد أعدادهم على ٥٠٠ شاغر للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧، والذين انتهت عقودهم نهاية العام الدراسي الحالي بانتظار التثبيت.

لكن تلك المطالب ستصطدم من دون شك بالأزمة المالية الخانقة التي تعيشها الأونروا التي تواجه عجزاً في موازنتها يزيد على ٢٠٠ مليون دولار.

وسينظم العاملون في الأونروا اليوم الخميس، اعتصامات حاشدة في مخيمات اللاجئين وأمام مقر الأونروا في غزة.

«عصائب أهل الحق» تدعو الشعب العراقي للتظاهر.. وكوبيش يدعو الحكومة لاحترام المطالب

إحالة ٣٢٨ نائباً عراقياً على التقاعد

دعت حركة عصائب أهل الحق أمس الأربعاء الشعب العراقي للتظاهر السلمي للمطالبة للحقوق المشروعة لحين تلبيتها، مشدداً على ضرورة تمييز المندسين ممن يحاولون استغلال التظاهرات لتخريب المال العام وتحقيق أجندات مشبوهة.

وذكر عضو المكتب السياسي للحركة نعيم العبودي في تصريح أن «المحاصصة وعدم الثقة بالسياسيين والنظام البرلماني والبيروقراطية جميعهاً أمور أثرت بشكل مباشر على تقديم الخدمات للمواطن ودفعته للخروج في تظاهرات رافضة لتلك السياسيات ومطالبة بالحقوق».

وأضاف العبودي: إن «الطبقة السياسية عليها الجلوس على طاولة حوار وتشخيص الحالة التي أصبحت كالمرض بالجسد وإيجاد الحلول الحقيقية والفعلية له بجداول زمنية قابلة للتنفيذ قبل تفاقم الوضع ونفاد صبر الشعب»، مشدداً على «أهمية إيجاد حلول جذرية وواقعية وليست حلولاً ترقيعية».

ولفت العبودي إلى أننا «ندعم التظاهر وهنالك أماكن وآليات دستورية تكفل للشعب التظاهر والتعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق بالطرق القانونية ونحن ندعم المتظاهرين السلميين المطالبين بالحقوق ونشد على أيديهم وندعوهم للاستمرار لحين تلبية مطالبهم بشرط أن نحافظ على سلميتها وأن نمنع المندسين من استغلالها لمصلحة أجندات مشبوهة».

وفي السياق دعا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيش، أمس الحكومة العراقية لاحترام مطالب المتظاهرين وتجنب استخدام العنف.

وذكر كوبيش في بيان أنه «في أعقاب المظاهرات بشأن نقص الخدمات وفرص العمل والمطالبة بتحسين الظروف المعيشية، يجب على الحكومة الاحترام الكامل للشواغل المشروعة للمواطنين ومعالجتها»، داعياً الأطراف السياسية الفاعلة إلى «ضمان أن تعطي الإدارة المقبلة الأولويةَ للحُكم الرشيد والإصلاحات ومكافحة الفساد».

وأعرب عن «بالغ قلقه إزاء استخدامِ العنف وكذلك أعمال التخريب التي رافقت بعضَ الاحتجاجات العامة»، وأضاف: «إننا نأسف لوقوعِ خسائر في الأرواح والعديدِ من الإصابات سواءً في صفوف المتظاهرين أو قوَات الأمن، وللتخريب الذي طال ممتلكات عامة وخاصة، بما في ذلك مكاتب المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية وكذلك البنية التحتية النفطية والعامة».

وأكد أن «مثل هذه التطورات، إذا ما استمرت، سيكون لها أثر ضار على الأوضاع الأمنية والاقتصادية في جميع أنحاء البلاد»، وحذر من «السماح للدخلاء والانتهازيين باستغلال المظاهرات المشروعة خدمة لأغراضهم السياسية بإثارة الاضطرابات».

وأضاف: «لقد بدأ العراق للتو في التعافي من الدمار الذي سببه داعش الإرهابي، في حين لا يزال يحارب بقاياه وخلاياه النائمة»، ولفت إلى أن «شعب العراق بأمس الحاجة إلى الاستقرار المستدام طويل الأمد الذي لا يمكن تحقُّيقه إلا بالتقاء جميع الجهات الفاعلة معاً لإيجاد الحلول لبعض المشاكل المستمرة في البلاد والتي دفعت مراراً وتكراراً إلى الاحتجاجات الأخيرة والسابقة».

وإلى ذلك تظاهر مئات العراقيين أمس في قضاء أبي الخصيب جنوب البصرة للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل ومحاسبة المسؤولين المقصرين.

وأفاد موقع «السومرية نيوز» أن مئات المواطنين تظاهروا سلمياً في قضاء أبي الخصيب الواقع جنوب محافظة البصرة مبيناً أن المتظاهرين طالبوا بتوفير فرص عمل وتحسين الخدمات وإقالة ومحاسبة المسؤولين المقصرين.

ولفت الموقع إلى أن المظاهرة لم يتخللها حرق إطارات أو قطع شوارع وتفرق المتظاهرون من تلقاء أنفسهم بعد أن سلموا ورقة مطالبهم إلى ممثلين عن مجلس المحافظة.

ويشار إلى أن بعض المدن والمحافظات العراقية تشهد منذ عدة أيام تظاهرات احتجاجية تطالب بتحسين الخدمات العامة وتوفير المياه والكهرباء والقضاء على البطالة ومكافحة الفساد في دوائر الدولة.

وفي سياق آخر اعتقلت قوات الأمن العراقية ثلاثة إرهابيين في قرية علي سراي وقرية الافتخارات جنوب غرب كركوك.

ونقل موقع «السومرية نيوز» عن قائد قوات الشرطة الاتحادية الفريق رائد شاكر جودت قوله إن أحد المعتقلين ينتمي إلى ما يسمى باستخبارات تنظيم «داعش» الإرهابي مهمته رفد الإرهابيين بالإحداثيات والمعلومات عن المواطنين والتخطيط لاختطافهم فيما اشترك الآخران بعمليات إرهابية استهدفت القوات الأمنية العراقية.

وفي سياق منفصل أحال الرئيس العراقي فؤاد معصوم بموجب مرسوم بالخصوص، ٣٢٨ نائباً من الدورة البرلمانية السابقة على التقاعد.

وقرر المرسوم الرئاسي العراقي أن «يحال أعضاء مجلس النواب للدورة البرلمانية الثالثة على التقاعد». كما نص المرسوم على أن يتولى «رئيس مجلس النواب ووزير المالية تنفيذ ذلك».

وكالات

رئيس الحكومة يصفه «بالثورة»

البرلمان التونسي يوافق على قانون لمكافحة الكسب غير المشروع

وافق البرلمان التونسي على قانون لمكافحة الكسب غير المشروع في خطوة تساعد الحكومة على محاربة الفساد في البلاد.

بدوره وصف رئيس الوزراء التونسي يوسف الشاهد القانون بالثورة لأنه سيسمح للمجموعة الوطنية بالتدقيق في الثروات المجهولة المصدر والتي اكتسبت بطرق غير قانونية.

من جهته قال رئيس البرلمان محمد الناصر: إن القانون الجديد يعد خطوة أخرى في جهود مكافحة الفساد وضمان الشفافية، والحفاظ على المال العام.

هذا ودعا المكتب السياسي لحركة النهضة الحكومة التونسية إلى التزام تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي نصت عليها وثيقة قرطاج، والتزام الشاهد عدم الترشح لرئاسيات ٢٠١٩. ورأى البعض هذه الدعوة سحباً للبساط من تحت أقدام حكومة الشاهد.

وعلى غير العادة وفي توضيب بروتوكولي جديد جمع الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي الفرقاء في قرطاج وكأنه يريد البعث برسالة واحدة واضحة دائرة الأزمة تضيق ولا مناص من حل جذري.

وتلقفت حركة النهضة الحليف في الحكم الرسالة، ومكتبها السياسي يطالب الشاهد بعدم الترشح إلى انتخابات ٢٠١٩ إذا ما أراد مواصلة ترأس الحكومة.

وليس شركاء الحكم وحدهم من يرفعون الصوت، فالمعارضة التونسية بشتى توجهاتها تتحرك، وتعدد ردود الفعل بين من يرحب بحوار جديد ومن يشدد على أن أي مبادرة جديدة ستولد ميتة ما لم يحدث تغيير جذري في شكل الحكومة من القاعدة إلى الرأس مع وضع إستراتيجية لإنقاذ وطني شامل.

وقال عضو مجلس نواب الشعب عن حركة النهضة عبد اللطيف المكي: إن من حق الشاهد الدستوري وغيره أن يترشح، مشيراً إلى أنه يبقى للمكتب التنفيذي للحركة هو الذي يتخذ المواقف النهائية في مثل هذه القضايا الأساسية، والمكتب السياسي هو الذي يناقش الموقف.

أما أمين عام حركة الشعب زهير المغزاوي فرأى من جهته أن هذه عناوين لأزمة كبيرة، وقال: إن رئيس الحكومة يريد أن يذهب إلى عام ٢٠١٩ والإسلام السياسي يجد أن الفرصة متاحة لهم للتمكن من كل مفاصل الدولة، والرئيس فاقد للمبادرة وأثبت أنه لا يملك حلولاً.

ويرجّح المتابعون توجه النهضة إلى سحب البساط من تحت الشاهد على حين قيادات الحزب لا تؤكد ذلك ولا تنفيه.

(الميادين– وكالات)

فلتشرف الأمم المتحدة على مرفأ الحديدة اليمني لكن بشرط!

الحوثي: الغرب يستغل العدوان السعودي لعقد صفقات الأسلحة

أعلن زعيم حركة أنصار الله عبد الملك الحوثي استعداده لنقل دور الإشراف والرقابة على مرفأ الحديدة إلى الأمم المتحدة شرط أن يوقف التحالف السعودي قصفه للمحافظة.

وفي مقابلة له مع صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية نفى الحوثي مزاعم تلقي أنصار الله أسلحة إيرانية عبر ميناء الحديدة، واتهم السعودية والإمارات بالكذب لأن السفن لا تدخل إلا بتصريح من التحالف وبترخيص من الأمم المتحدة.

كما حذّر الحوثي من أن الإمارات تسعى إلى السيطرة على الموانئ اليمنية تحت إشراف وحماية أميركية لأهداف استعمارية وأطماع اقتصادية.

ووصف الحوثي الإسلام السعودي والإماراتي بـ«نموذج للنفاق من حيث الجوهر والمضمون لخدمة أميركا وإسرائيل»، متهماً الولايات المتحدة الأميركية برعاية «جرائم الإبادة التي ترتكب ضد الشعب اليمني». كما لفت زعيم أنصار الله إلى أن «السعودية والامارات تستبيحان دماء اليمنيين»، معتبراً أن «المؤامرات الأميركية والإسرائيلية التي يريدون فرضها على أمتنا تدفع بنا إلى الانهيار والتفكك».

من جهة ثانية أكد الاستعداد لوقف القصف الصاروخي على السعودية والإمارات إذا أوقف النظامان السعودي والإماراتي العدوان على اليمن، مشيراً إلى أن موقف اليمنيين من الأساس هو الدفاع عن النفس، منتقداً كذلك الدعوات لانسحاب اليمنيين من مدنهم.

إلى ذلك أكد الحوثي أن الدول الغربية تتعامل مع مشاكل وقضايا المنطقة من زاوية المصالح الاقتصادية وعلى حساب حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي، مشيراً إلى أن هذا ما يحدث تجاه العدوان على اليمن الذي يقوده تحالف النظام السعودي.

وأضاف: «إن النظام السعودي يستخدم في عدوانه على اليمن الأسلحة المحرمة دولياً بتأكيد منظمات دولية ويقتل المدنيين ويستهدف المنشآت الخدمية والمدنية ويرتكب مجازر الإبادة الجماعية إلا أن تركيز بعض الدول الأوروبية تجاه تلك الجرائم هو استغلال العدوان لبيع صفقات الأسلحة وتنفيذ أنشطة وأعمال عسكرية مقابل مبالغ مالية، إضافة إلى بيع مواقف سياسية وتبني مواقف خاطئة تجاه الشعب اليمني لصالح النظامين السعودي والإماراتي». وانتقد الحوثي الموقف الرسمي الفرنسي من العدوان على اليمن، مشيراً إلى أنه يأتي بعد الموقف البريطاني في سلبيته تجاه الشعب اليمني، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن فرنسا ترتكب خطأً بوقوفها إلى جانب النظامين السعودي والإماراتي في عدوانهما على اليمن.

وفي سياق آخر بين الحوثي أن مسألة تشكيل حكومة يمنية ضمن حل سياسي على قاعدة الشراكة كان ممكناً منذ البداية بشهادة المبعوث الأممي السابق إلى اليمن جمال بن عمر، مؤكداً أن العدوان على اليمن ليس من أجل تشكيل الحكومة بل هدفه الحقيقي السيطرة على اليمن أرضاً وشعباً.

يذكر أن تحالف العدوان السعودي يواصل عدوانه على اليمن منذ أكثر من ثلاث سنوات وهو ما أدى إلى مقتل وجرح أكثر من ٣٧ ألف شخص وتشريد نحو ٣ ملايين آخرين إضافة إلى دمار كبير في البنى التحتية وتدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد.

وفي سياق متصل أكّد رئيس المجلس الثوري الأعلى لتحرير الجنوب حسن أحمد باعوم، أن المرحلة القادمة تقتضي التصعيد الثوري السلمي لوضع حد لنزيف الدم الجنوبي والزج بأبنائه في معارك عبثية.

وجدد باعوم في بيان له أمس دعوته لجنود وضباط وصف ضباط الجنوبيين «بالانسحاب من جبهات القتال إلى حدود ما قبل عام ١٩٩٠، ورفض أيّ أوامر للزج بهم خارج تلك الحدود»، مشدداً على «ضرورة عدم القبول بأي قوات عسكرية غير جنوبية في أرض الجنوب إطلاقاً أيّاً كانت».

وطالب باعوم بـ«ضرورة اقتداء أبناء الجنوب وبالذات عدن وحضرموت، بتجربة إخوانهم في المهرة، الذين ضربوا أروع الأمثلة في الغيرة على الوطن والسيادة وأثبتوا أنهم متمسكون بأرضهم وسيادتهم، ووضعوا حداً للاحتلال الأجنبي ومحاولة تدخله في شؤونهم».

وأضاف: «من هذا المنطلق أوضحنا موقفنا من الحرب الدائرة حالياً، التي بات شعبنا أكثر اقتناعاً بصوابيته، بعد أن كنا من أوائل الرافضين بجعل بلادنا ساحة حرب بالوكالة لصراع دولي وإقليمي محموم».

وختم بيان باعوم بالتشديد «رفضنا أن تكون دماء وجماجم أبنائنا جسر عبور لتلك المخططات، ولم نتنازل عن مبادئنا حتى التحرير والاستقلال واستعادة الدولة الجنوبية على كامل ترابها الوطني».

الميادين – سانا – سبأ – وكالات

بعد سنتين من الاعتقالات التعسفية والحملات الانتقامية

النظام التركي يرفع حالة الطوارئ

رفعت تركيا أمس حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ سنتين بعد محاولة الانقلاب التي أعقبتها حملة انتقامية واسعة، قام بها النظام التركي، ومن المقرر أن تستبدلها أنقرة بقانون «مكافحة الإرهاب».

وأعلنت حال الطوارئ، التي تمنح رئيس النظام التركي وقوات الأمن سلطات كبيرة، في ٢٠ تموز ٢٠١٦ ، بعد أيام على الانقلاب العسكري الفاشل الذي هز تركيا ليل ١٥ إلى ١٦ من الشهر ذاته.

ورفع الحزب الحاكم في تركيا، الاثنين الماضي، مشروع قانون «مكافحة الإرهاب» إلى البرلمان، لتعزيز صلاحيات السلطات التنفيذية.

وطرح مشروع القانون حزب «العدالة والتنمية» بزعامة رجب طيب أردوغان، ورفع إلى رئاسة البرلمان على أن يدرسه النواب في الأيام المقبلة.

وقامت السلطات التركية على مدى سنتين في ظل نظام حالة الطوارئ بحملة مطاردات واعتقالات انتقامية استهدفت آلاف الموظفين الحكوميين والعسكريين وكل من تتهمهم السلطات بتأييد الانقلاب الفاشل، غير أنها شملت أيضا ممثلي بعض وسائل الإعلام والمعارضين المؤيدين للقضية الكردية والمتهمين بـ«الإرهاب».

وفرضت حالة الطوارئ بالأساس لمدة ثلاثة أشهر، ثم جرى تمديدها سبع مرات، وأعلنت الحكومة هذه المرة أنها لا تعتزم التمديد مرة جديدة. وأسفرت حملات الاعتقالات الانتقامية في العامين المنصرمين عن اعتقال حوالى ٨٠ ألف شخص للاشتباه بارتباطهم بمحاولة الانقلاب أو بالإرهاب، وعن إقالة أكثر من ١٥٠ ألف موظف رسمي، أو تعليق مهامهم.

في سياق متصل قضت محكمة تركية أمس باستمرار حبس قس أمريكي على ذمة المحاكمة بتهم تتعلق «بالإرهاب والتجسس» في قضية عمقت الخلاف بين الولايات المتحدة وتركيا.

وآندرو برانسون، وهو قس من نورث كارولاينا يعيش في تركيا منذ أكثر من ٢٠ عاما، متهم بمساعدة الجماعة التي تحملها أنقرة المسؤولية عن محاولة الانقلاب على رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان عام ٢٠١٦، وكذلك دعم مسلحي حزب العمال الكردستاني.

ويواجه برانسون، الذي بدأت محاكمته هذا العام، في حال إدانته حكما بالسجن لما يصل إلى ٣٥ عاماً. وقد نفى الاتهامات ووصفها بأنها «مخزية ومقززة».

وكالات

ترامب يعد بنتائج كبيرة بعد هلسنكي ووزير دفاعه مستعد لمحادثات مع نظيره الروسي

دبلوماسيون: بوتين فاز في القمة

اجتماع الرئيسين الأميركي دونالد ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي (رويترز – أرشيف)

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن لقاءه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في فنلندا أسفر عن تفاهمات جيدة سيتبعها تحقيق نتائج كبيرة، في حين قال مسؤولون أميركيون أن وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس مستعد لإمكانية إجراء أول محادثات من نوعها مع نظيره الروسي في خطوة من شأنها تعميق الاتصالات بين واشنطن وموسكو.

وذكرت رويترز أن ترامب كتب أمس على تويتر: «العديد من القيادات العليا لأجهزة المخابرات أعجبهم أدائي في المؤتمر الصحفي في هلسنكي.. بحثت مع بوتين العديد من الموضوعات المهمة في اجتماعنا وتفاهمنا بشكل جيد وهو ما أزعج حقاً العديد من الكارهين الذين كانوا يرغبون في رؤية مباراة ملاكمة.. نتائج كبيرة ستتحقق».

وعلق ترامب على محادثاته مع بوتين في هلسنكي بأنها «أفضل بكثير» من محادثاته خلال قمة حلف شمال الأطلسي منتقداً التغطية الإعلامية لجولته الأوروبية في الأيام الأخيرة.

في سياق متصل قال مسؤولون أميركيون إن وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس مستعد لإمكانية إجراء أول محادثات من نوعها منذ عام ٢٠١٥ بين وزيري الدفاع في الولايات المتحدة وروسيا في خطوة من شأنها تعميق الاتصالات بين واشنطن وموسكو. هذا واعتبر دبلوماسيون عريقون أن بوتين فاز على ترامب في قمة هلسنكي بنتيجة واحد– صفر، وأن بوتين أظهر نفسه «لاعباً ماهراً جداً»، في حين بدا نظيره ترامب عكس ذلك.

وقالت السفيرة البولندية السابقة في موسكو، كاتارزا بيلتشينسكا–نالنتش، في مقابلة مع قناة TVN24 التلفزيونية، أمس الأربعاء: «تكون هناك شعور بأن بوتين وروسيا هما واحد لا يتجزأ، لقد مثل بلاده بأفضل طريقة ممكنة، في حين انتقد ترامب بلاده، وهذا ما لا ينبغي السماح به في اللقاءات والاتصالات مع الجانب الروسي».

أمّا السفير البولندي السابق في واشنطن، ريتشارد شنبفف، فأكد أن «بوتين فاز بهذه اللعبة بشكل حاسم، على الأقل بنتيجة واحد–صفر».

وأشار ريتشارد شنيفف إلى أن اجتماع ترامب مع بوتين عقد تحت شعار «المصالحة والمصالح المشتركة»، وكذلك في جو من الاتفاق والتفاهم.

وقال: «لقد تكلم وجه ترامب عن كل شيء، كان مبتهجاً وكان ممتناً. في رأيي، سيطر فلاديمير بوتين بحذاقة على هذه القمة. أظهر أن الخبرة والمعرفة العظيمة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في مثل هذه اللحظات. كان ترامب متوتراً، على الرغم من تقديم نفسه كمنقذ للعالم بأسره».

كما اعتبر السفير الأميركي الأسبق لدى موسكو مايكل ماكفول أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حقق انتصاراً خيالياً في قمته مع نظيره الأميركي دونالد ترامب.

ووفقاً لصحيفة مومسومولسكايا برافدا فقد كتب ماكفول على صفحته في تويتر: «الآن حقق بوتين انتصاراً خيالياً في هلسنكي» واصفاً القمة بين الرئيسين بـ«الفظيعة».

في سياق متصل رحبت ألمانيا بالقمة التي عقدت هذا الأسبوع في هلسنكي وقال المتحدث باسم الحكومة إن الحوار هو أفضل طريقة للتغلب على الخلافات.

وقال المتحدث شتيفن زايبرت للصحفيين رداً على سؤاله عن القمة: «نرحب بالاجتماع، إنه أمر طيب عندما يتحدث الناس... نحن مقتنعون بأن الحوار هو أفضل السبل للتوصل إلى حلول».

وعقد الرئيسان بوتين وترامب الإثنين لقاء ثنائياً استمر أكثر من ساعتين في العاصمة الفنلندية وصفه بوتين بـ«الزاخر والمفيد للغاية» في حين اعتبره ترامب «البداية الجيدة للجميع».

من جهة أخرى أكد عضو مجلس النواب التشيكي دانييل بافلاس أن السياسة الحالية لإدارة الرئيس الأميركي تمثل تهديداً لدول الاتحاد الأوروبي ولا تركز إلا على حماية وتحقيق المصالح الأميركية.

وقال بافلاس في حديث للإذاعة التشيكية أمس: إن التصريحات الأخيرة لترامب تجاه أوروبا تمثل تجاوزاً لكل الحدود ولا تعطي إشارة طيبة لحلفاء الولايات المتحدة فيها، لافتاً إلى أن السياسة الحالية للحلف القائم بين الجانبين هي سياسة الولايات المتحدة عملياً.

من جانبه وصف رئيس بوليفيا إيفو موراليس الرئيس الأميركي بأنه «عدو للبشرية».

ونقلت وسائل إعلام كوبية عن موراليس قوله في تصريح أدلى به على هامش منتدى ساو باولو للأحزاب والقوى اليسارية والتقدمية في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي المنعقد في العاصمة الكوبية هافانا: إن «العدو في هذا الزمن هو الرئيس الأميركي دونالد ترامب... إنه عدو للبشرية ولكوكب الأرض».

وكالات